البرنامج الوطني للري يستكمل خطته في تأسيس جمعيات مستخدمي المياه في وادي أحور

لأجل تأمين ديمومة نظام الري السيلي تبنت حكومة اليمن ممثلة بوزارة الزراعة والري بالتعاون مع هيئة التنمية الدولية سياسة جديدة تحت مفهوم إدارة الري با لمشاركة PIM ، يشارك فيها المزارعون (المستفيدون) نحو نمو مسئولية الصيانة والتشغيل لمنظومة الري، وعلى هذا الأساس جعلت الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الزراعة والري خيار إستراتيجيتها عنواناً للمشاكل القائمة والموجودة على منظومة الري في الوديان الرئيسية ضمن القطاع العام بسبب عدم القيام بأعمال الصيانة والتشغيل منذ أكثر من عشرين عاماً.

› م / أنور عبد الكريم عبد الصمد
المدير التنفيذي للوحدة الحقلية بوادي أحور

وقد استثمرت الدولة خلال العقود الماضية في مشاريع كبيرة لتطوير منظومات الري السيلي في مختلف الوديان الرئيسية في البلاد، وأخذت على عاتقها المسئولية الكاملة في تحمل نفقات التشغيل والصيانة لهذه المشاريع المنجزة بمساهمة محدودة، وغالباً معدومة من قبل المستفيدين. وبدون العمل على استعادة الكلفة أو حتى المساهمة في الحدود المعقولة وبمرور السنين تعرضت البنية الأساسية لهذه المشاريع للتدهور لعدم توفر الميزانيات الكافية لأعمال الصيانة والتشغيل من جانب، ومن جانب أخر تخلي المستفيدين عن مسؤولية صيانة منشآتهم.

ولهذا السبب اعتمدت الدولة في السنوات الأخيرة سياسة جديدة، مبدأ مساهمة المستفيدين الذي من خلاله سيقوم المستفيدون تدريجياً بتحمل نفقات التشغيل والصيانة لمشاريعهم، ولتحقيق هذا الهدف اشترطت هيئة التنمية الدولية العمل بمفهوم إدارة الري بالمشاركة من خلال البدء بتأسيس جمعيات مستخدمي المياه في إطار البرنامج الوطني للري في وادي أحور.

و في هذا الإطار فقد استكمل البرنامج الوطني للري عبر وحدته الحقلية بوادي أحور تشكيل 65 مجموعة مستخدمي مياه ثم استكمل تأسيس 8 جمعيات لمستخدمي المياه في دلتا وادي أحور.

وعلى إثر تأسيس هذه الجمعيات سيقدم البرنامج الوطني للري الدعم الفني واللوجستي لتأهيل قيادات الجمعيات والهيئات الإدارية ولجان الرقابة والتفتيش ولجنة التصاميم الفلاحية من خلال تقديم البرامج التدريبية لهم وتوفير الإمكانيات الفنية بهدف النهوض بها وتحمل مسئوليتها عندما يقوم البرنامج الوطني للري بتنفيذ أعمال إعادة تأهيل وتحسين البنية التحتية لمنظومات الري وتنفيذ برامج المشاهدات الزراعية وتجدر الإشارة إلى أن الوضع الراهن لمنظومة الري السيلي بوادي يتضمن الأتي:

تدهور حالة الحواجز والسدود، وبعضها مهدد بالانهيار، والغالبية خارج جاهزيتها نتيجة تدني أعمال الصيانة لها.

تناقص المساحة الزراعية نتيجة اختلال توزيع المياه ونقص في كفاءة التوزيع.

ذهاب كميات من المياه (70 %) إلى البحر دون الاستفادة منها و دلك بسبب عدم جاهزية منظومة الري .

كثير من البوابات الرئيسية والفرعية خارج جاهزيتها.

نمو الأشجار وتراكم الطمي في القنوات الرئيسية والفرعية.

ومن المؤكد ان جمعيات مستخدمي المياه التي تم تأسيسها في دلتا وادي أحور ستلعب دوراً رائداً لجمعيات نمطية متخصصة بأعمال الصيانة والتشغيل وتقوم بإدارة أعمالها الفنية، وهذا في ذاته خطوة في الأتجاه الصحيح تعزيزاً لسياسة الدولة باتجاه اللامركزية وتطبيق القوانين النافذة، ولاسيما قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000 وقانون المياه رقم (33) لسنة 2002م.

ومع تقدم خطوات الانجاز وتنفيذ مهام الجمعيات سيقوم البرنامج الوطني للري لاحقاً وقبل تأسيس مجلس الري بإبرام اتفاقية نقل مسئولية إدارة وتشغيل وصيانة منشآت الري الواقعة في نطاق اختصاص مساحة الجمعيات ، و قد بلغ أجمالي حجم الإستثمارات في وادي أحور نحو 21 مليون دولار .

وتأكيداً للأهداف التالية:

تعزيز المشاركة الفاعلة لجميع المزارعين بمنطقة العمل من خلال التخطيط والتصميم وتأهيل وإدارة منشآت الري السيلي.

تأسيس وتقوية منظمات مستخدمي المياه لتصبح ذات استغلال إداري ومالي و فني على مختلف قنوات الري.

النقل التدريجي لمسئولية إدارة منشآت الري السيلي إلى جمعيات مستخدمي المياه.

المساعدة على تغيير دور الدولة في إدارة منشآت الري السيلي باتجاه أدارة ذاتية لا مركزية مستقلة وفاعلة تتحمل مسئوليتها جمعيات مستخدمي المياه ومجلس الري.

الضمان الكامل لعدالة توزيع المياه بيد مستخدمي المياه وإدارة المياه على مستوى الوادي.

وهكذا يحقق البرنامج الوطني هدفه المعلن بتأسيس تنظيمات مستخدمي المياه في وادي أحور ، حيث يتوقع أن تكون الفائدة من هذا التوجه تغذية المياه الجوفية وتوسع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين في دلتا وادي أحور.

إلى ذلك تم تشكيل لجان التصاميم الفلاحية مكونة من ثلاثة أعضاء على مستوى كل جمعية تكون مهمتهم:

الحضور و المشاركة في استعراض الأعمال الفنية المقدمة من الفريق الفني في الوحدة الحقلية .

حصر أعمال الصيانة و التشغيل و رفعها إلى الهيئة الإدارية لمناقشتها وإعداد الميزانيات التقديرية .

تقوم لجنة التصاميم الفلاحية بحصر الأعمال المطلوبة (كل لجنة) في إطار جمعيتها و تسليمها للوحدة الحقلية ، لغرض إعداد المسوحات و الرسومات و التصاميم ويتم رفعها إلى أدارة البرنامج الوطني للبحث عن مصادر التمويل .

المهام و المسؤوليات

- تحديد مشكلات الري، أسبابها وأهميتها من وجهة نظر المزارعين عن طريق التشاور مع قادة مجموعات مستخدمي المياه ومع أي مزارعين آخرين، ويفضل أن يتم ذلك عبر عقد اجتماع أو عدة اجتماعات على مستوى القرى.

- تحديد المساحة وعدد الفلاحين المتأثرين بتلك المشكلة.

- تحديد قائمة الأعمال المقترحة بالاشتراك مع الطاقم الفني للبرنامج الوطني للري.

- المشاركة في جميع الاجتماعات مع الوحدة الحقلية للبرنامج، على سبيل المثال:

اجتماعات ترتيب أولويات المشاكل.

المسوحات الميدانية من قبل المهندسين.

اجتماعات مناقشة التصاميم.

استعراض التصاميم النهائية لأعضاء لجنة التصاميم الفلاحية على مستوى كل جمعية.

التخطيط وعقد الاجتماعات الدورية على مستوى القرى كالتالي:

إبلاغ واستشارة قادة مجموعات مستخدمي المياه وكذا الفلاحون ذوو الصلة بالطلبات.

شرح الحلول الفنية المقترحة وأخذ موافقتهم بعد استيعاب ملاحظاتهم.

شرح التزامات المزارعين فيما يتعلق بالمساهمة في التكاليف لضمان موافقتهم على دفع المساهمة لاحقاً.

استعراض النتائج (قائمة الأعمال المطلوبة، أسلوب وحجم المساهمة في التكاليف.. الخ) في الأماكن العامة في كل قرية تابعة لمنطقة نشاط جمعية مستخدمي المياه.

المصادقة و التوقيع على كشف الأعمال الفنية المطلوب تنفيذها لتأهيل وتحسين منظومة الري في مناطق اختصاص الجمعية.

متابعة الأشراف على تنفيذ الاعمال الجارية لإعادة تأهيل منظومة الري.

ولكي تتمكن لجنة التصاميم الفلاحية من أداء مهامها على الوجه المطلوب فإن أعضاء لجنة التصاميم يجب أن يتمتعوا بالكفاءات التالية:

معرفة عامة وجيدة ومقدرة على الفهم والحكم على الأمور المحيطة بالعمل المطلوب..

القدرة على المعرفة وتمثيل المصلحة العامة للمزارعين في المناطق العليا، الوسط، والسفلى لمنطقة جمعية مستخدمي المياه، وأن لا يكون الحافز نابعا من مصلحة شخصية فقط.

الإلتزام بتخصيص الوقت الكافي لحضور الاجتماعات ومناقشة أولويات الأعمال مع الفلاحين.

	منطقة الجمعية	أسم الجمعية	عددالمجموعات	عدد المزارعين	المساحة / فدان
١	أعلى أحور	جمعية مستخدمي المياه- سد فواد	14	460	2852.5
٢	وسط أحور	جمعية مستخدمي المياه- المنطقة الوسطى	11	446	1893.5
٣	وسط أحور	جمعية مستخدمي المياه- عبر أمبسطي	11	217	1820
٤	أسفل أحور	جمعية مستخدمي المياه- عبر الشعليل	3	166	614.5
٥	أسفل أحور	جمعية مستخدمي المياه- منطقة الشافة	4	227	2660.5
٦	أسفل أحور	جمعية مستخدمي المياه- علبوب	3	266	2914
٧	حناد العليا	جمعية مستخدمي المياه- حناد العليا	10	291	1686.5
٨	حناد السفلى	جمعية مستخدمي المياه- حناد السفلى	9	299	2012.5
الإجـــــمالي			65	2372	16454

تحت شعار:(مشاركة المرأة في الحوار بناء للسلام والتنمية)

افتتاح المؤتمر الإقليمي لاتحاد نساء اليمن حول إلزامية التعليم ودمج النوع الاجتماعي في المناهج

■ صنعاء/ أمل حزام المذحجي:

افتتح أمس المؤتمر الإقليمي أعماله بتنظيم اتحاد نساء اليمن ودعم الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية من خلال البنك المركزي حول إلزامية التعليم ودمج النوع الاجتماعي في المناهج تحت شعار(مشاركة المرأة في الحوار بناء للسلام و التنمية) بمشاركة (375) مشاركة ومشاركاً من ممثلي الاتحاد النسائي العربي العام، والاتحاد الوطني التونسي، والاتحاد العام للمرأة السودانية، والاتحاد العام الأردني، والاتحاد الوطني للمرأة التونسية، والاتحاد الوطني المغربي، والاتحاد النسائي البحريني، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية واللجنة الوطنية للمرأة، ومنظمة الأسرة العربية، والايسيسكو، والاسكوا، وإدارة البرامج ونظم المعلومات جامعة القاهرة، ومركز إبداع المعلم (فلسطين)، ودولة الإمارات، والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، وجامعات محافظات الجمهورية لمدة ثلاثة أيام في فندق موفمبيك بصنعاء.

وأوضح الأخ نائب وزير التربية والتعليم خلال الحفل الخطابي في المؤتمر « أن مشكلة التعليم يجب أن تتحول بكل تعقيداتها وجوانبها التقنية إلى قضية وطنية تناقش من قبل مختلف القوى الحية في بلادنا من اجل إيلاء عناية بالغة لأنظمتها التعليمية بمشاركة كافة مؤسسات المجتمع المدني لتدارك مواطن الضعف في تلك الأنظمة واستيعاب إن النظام التعليمي هو الأساس والمفتاح لكل نهضة و تقدم».

وأكد أن المرأة اليمنية أجدر بان تبادر وتقود مسيرة النهضة مستلهمة دورها الفعال في المجتمع، مشيراً إلى أن وزارة التربية والتعليم المسؤول الأول عن حاضر وماضي ومستقبل التعليم بمشاركة جهود شركاء التنمية والمانحين الدوليين خلال السنوات العشر الأخيرة لافتاً إلى وجود مواد في القانون رقم (45) لسنة 1992م بشأن القانون العام للتربية والتعليم الذي ينص في مواده على أن التعليم المجاني في كل مرحلة تكفله الدولة وتحقق المبدأ تدريجيا وفق خطة يقرها مجلس الوزراء، وتعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقا أمام بعض الأسر من حق أبنائهم.

وأكد التزام وزارة التربية بتكريس كل جهودها نحو توفير التعليم الاساسي متساوية، وجودة عالية ونوعية ملائمة لاحتياجات التنمية لكل طفل يمني في العمر (6 - 14) بحلول 2020م مؤكدا انه بخصوص النوع الاجتماعي فقد تحقق تحسن كبير في المساواة في الحصول على التعليم حيث ارتفع التحاق الفتيات بالمدارس من (42 %) عام 1997م – 1998م إلى (76 %) في عام 2010م – 2011م بينما ارتفع من (16 %) إلى (23 %) في التعليم الثانوي ما يؤكد أن وزارة التربية والتعليم تولي النوع الاجتماعي اهتماما بالغا في كافة سياساتها وخططها وبرامجها لمعالجة النوع الاجتماعي، متمنياً نجاح المؤتمر والخروج بتوصيات تسهم في تضييق الفجوة وإتاحة الفرص أكثر.

من جهتها أشارت الأخت رمزية عباس الارياني رئيسة اتحاد نساء اليمن خلال المؤتمر إلى أن اتحاد نساء اليمن وما يمثله من قاعدة نسوية عريضة من كل فئات المجتمع استطاع أن يحقق التفافاً جماهيرياً شعبياً وعربياً وإقليمياً وعالمياً حدد الاتجاهات العامة لمهام عمل الاتحاد وعكسه في استراتيجيات وخطط زمنية لتنفيذها بما ينسجم مع أهداف الألفية التي ركزت على التعليم ودعم النساء،

و واكب تطورات العصر وتكنولوجيا المعلومات ودعم القدرات المؤسسية للقيادات النسائية لتصبح أكثر مقدرة وفهماً واستيعاباً للتحولات المعاصرة ولتتمكن من المشاركة الفعالة في إدارة عجلة التنمية وعمل الاتحاد دراسة عن أسباب ارتفاع الأمية بين النساء وتسرب الفتيات من المدارس، مؤكدة أن نسبة الفقر ترتفع بالمناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية وان عدم وجود قانون إلزامي للتعليم ورداءة المناهج التربوية وعدم تطويرها لعبت دوراً كبيراً في زيادة نسبة الأمية في بلادنا.

وأضافت أن عدم وجود مدارس للبنات في بعض المناطق الريفية وعدم وجود معلمات، وعدم توفير حمامات للفتيات سبب في عزوف الفتيات وأولياء الأمور عن إلحاق بناتهم بالمدارس، مؤكدة انه إلى جانب ذلك حسب الدراسات فأن الزواج المبكر وارتفاع نسبة الوفيات بين الأمهات الصغيرات وأطفالهن هو أيضا احد أسباب وجود الفتاة خارج المدرسة، إضافة إلى التراكمات الثقافية والنظرة الدونية للفتاة التي أكدت ضرورة تغيير الصورة النمطية والتقليدية للمرأة في مناهج التربية والتعليم وإسهام اتحاد نساء اليمن في وضع ذلك ضمن أولويات برامجها الإستراتيجية لتعزيز النوع الاجتماعي في المناهج التربوية لتغيير مفهوم المساواة والعدالة الاجتماعية لدى المجتمع.

وأضافت أن المشكلة التعليمية في بلادنا هي بسبب النظام التعليمي التقليدي، والافتقار إلى القدرات المؤسسية لتقديم خدمات التعليم الأساسي، والتحاق الأطفال بسوق العمل في سن مبكرة لإعالة أسرهم بسبب عدم قدرة بلادنا على تحقيق الأهداف المرسومة في تعليم البنات التي تمكنها من بلوغ أهداف الألفية الرامية إلى الوصول إلى التعليم للجميع حتى 2015م.

وأكدت أن هناك إحصائيات رسمية تؤكد أن (46 %) من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس، وإن نسبة (71 %) من فتيات الريف مازلن خارج المدارس رغم الجهود التي تبذلها الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم في التوسع في التعليم لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وانخفاض معدلات التسرب ما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف المرحلية لتطوير مفهوم النوع الاجتماعي.

وأوضحت أن الاتحاد قام بعدد من البرامج لدعم تعليم الفتاة في سبع محافظات ومن أهم أهدافه رفع نسبة الملتحقات بالمدارس وخفض نسبة تسرب الفتيات من التعليم ورفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية تعليم الفتاة والحد من الزواج المبكر، مؤكدة أن تعليم الفتيات اليوم يواجه عددا من التحديات والثغرات منها عجز وزارة التربية والتعليم عن توفير الخدمات الأساسية، والعوائق المجتمعية، والنظرة السائدة في التشريعات للمرأة كزوجة وربة بيت أكثر منها كعاملة ومنتجة وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني.

وأشارت إلى أن التعليم اليوم ضرورة حتمية لتمكين النساء سياسياً، وعملياً، وثقافياً، واجتماعياً، لأنه يعتبر المقياس الحقيقي لمدى تطور التعليم ودمجه في النوع الاجتماعي وفي التشريعات الخاصة بالمرأة والقوانين النافذة وتطبيقها ودعم حركة إصلاح التعليم بهدف اتساع نطاق المشاركة السياسية للمرأة متمنية للمؤتمر الخروج بمخرجات علمية وعملية تغير مفهوم المساواة في المناهج التربوية وان تدرج ضمن إستراتيجية وزارة التربية والتعليم والارتقاء بالبحث العلمي في بلادنا من خلال تعزيز تقنيات المعلومات والاتصال وقوى العولمة وإدراجها ضمن البرامج التعليمة.

وقال السيد / كاتسويوشي هاياشي السفير الياباني في بلادنا في المؤتمر» إن أهمية المؤتمر تكمن في كلمتي التعليم والنوع الاجتماعي المقصود به (الفتاة) فالتعليم يفتح مجالات عديدة ومستقبلاً أفضل من خلال تمكين الفتاة للحصول على أسرة صحية ومستقبل أفضل للأطفال، وان التعليم هو العامل الرئيسي لتقدمنا الاقتصادي والاجتماعي كانجاز عظيم في مجتمعنا يثري حياة البشرية ويجعلها نبيلة.

وأشار إلى أن اليابان عرفت أهمية التعليم والمرأة عرفت ذلك والأم عرفت ذلك ولعبن دوراً مهماً في تمكين الأطفال من التعليم والمرأة اليابانية تمثل نصف عدد السكان ومازالت تنشط وتساهم من اجل التسلح بالعلم والمساهمة أكثر لتنشيط الاقتصاد الياباني الذي عانى من الركود خلال العقدين الماضيين، ما جعل المرأة تخوض تجارب حقيقية جعلت العديد من الشركات تحاول توظيف نسبة من الرجال حسب الإحصائيات التي أكدت انه من ناحية اختيار الموظفين الجدد إذا كان يقاس من حيث الاختبار التحريري والمقابلة لكان جميع التوظيف للنساء فقط بسبب إثبات المرأة اليابانية جدارتها في العمل.

وأضاف السفير الياباني خلال المؤتمر أن اليابان ساهمت قبل عدة سنوات بمشروع تعليم الفتاة في اليمن بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وكانت النتائج جيدة ولكن بسبب تدهور الحالة الأمنية لم يسمح للخبراء المكوث على ارض اليمن لمواصلة العمل، وتم تجميد المشروع مؤقتا.

وأكد أن مفتاح النجاح حسب الخبرة اليابانية الحصول على عقول وقلوب السكان المحليين، لفهم أهمية مشروع تعليم الفتاة للحصول على مجتمع صحي وواع يعرف واجبه نحو نفسه ومجتمعه من خلال التنوير بالعلم متمنيا لهذا المؤتمر النجاح لمواصلة المسيرة نحو تحقيق الأهداف المرسومة والسامية لتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية.

وخلال الحفل الفني قدم اسكتش عن تعليم الفتاة، و أنشودة عن المساواة، وعدد من المحاضرات القيمة حول الأسرة العربية ودورها في المجتمع، وتجربة الاتحاد النسائي العام، والتونسي وعدد من المحاور حول التعريف بمفهوم النوع الاجتماعي، وكيفية دمج مفهوم النوع الاجتماعي في مناهج التربية والتعليم، وأهمية إلزامية التعليم الأساسي للفتيات.

ما سبب فشل رجال الدين في أمور السياسة .؟!

› علي الذرحاني

ورد في المأثور (إذا عرف السبب بطل العجب) والاستغراب والدهشة والسبب الذي نعنيه في مقالنا هذا لا ينسحب إلى فشل الدين القيم كمبادئ وقيم ومثل عليا مقدسة من لدن حكيم خبير لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها بل الفشل الذي نعنيه ينحصر فيمن يمتلكون معرفة نسبية ويصيبون ويخطئون لكنهم للأسف يوظفون الدين الذي هو خالص لله لأغراض سياسية دنيوية زائلة وفانية وكان أجدر بهم أن يوظفوا الجزء أو الفرع الذي هو السياسة للأصل أو الكل الذي هو الدين ليرضوا بذلك الخالق والمخلوقين وإذا لم يستطيعوا أن يحققوا ذلك فليعترفوا بفشلهم ويتركوا الناس يتدبرون أمور حياتهم السياسية والمعيشية لأنهم أعلم بها من الذين يفتون بتكفير الناس وتفسيقهم وتبديعهم وإخراجهم من الملة.

وتقويم إعوجاج سلوكيات رجال الدين هؤلاء لا يعني تقويم مبادئ الدين وقيمه السامية المطلقة الثابتة والصالحة لكل زمان ومكان إنما التقويم ينصب على أخطاء هؤلاء الذين يظنون بأن أمور السياسة من الثوابت التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتحول بتغير الزمان والمكان وظروف الناس وتناسوا بأن لكل زمان دولة ورجالاً وقضايا ومشاكل الناس والنوازل والمستجدات والحوادث لا تنتهي بينما تشريعات الدين محدودة. من أجل ذلك يلجأ بعض المجتهدين الكبار إلى القياس الذي هو أحد أصول الفقه للواقع أو يلجأ الناس إلى العرف الذي تعارف الناس عليه أو توصلوا إليه بفطرتهم السليمة واجتهادات عقولهم وخبراتهم في الحياة ومشكلة رجال الدين اليوم أنهم يجترون أو يستحضرون اجتهادات وفتاوى أسلافهم ويسقطونها كحلول جاهزة لمشاكل عصرنا وزمننا بينما تلك الاجتهادات الماضوية لا تصلح لزماننا بل تصلح لتلك الأزمان التي ولدت فيها تلك الاجتهادات نظراً لتغير الأزمنة والمشاكل والقضايا والوسائل الخاصة بكل زمان وحقبة وعصر.

من هنا يخطئ من يعتقد أن باستطاعته امتلاك الحقيقة كاملة أو يدعي أن علمه قد أحاط بكل شيء وأحاط بالعلم الشمولي الناجز الجاهز بالحلول لكل مشاكل الناس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها ومن زعم امتلاك كل ذلك فهو جاهل مغرور لا يفقه بواقع الناس ولا بنواميس التاريخ ولا بسيكولوجيا النفس البشرية ولا يمتلك معرفة بحياة الناس وظروفهم وأحوالهم وفوق هذا وذلك يجهل مقاصد الدين الذي ينتسب إليه ونظن أنه متفيقه فيه أو عالم بمقاصده وأغراضه وحكمه وأبعاده ومراميه العقدية والشرعية.

ومشكلة رجال الدين عندنا، ولا نعني بهم كلهم أو جلهم بل البعض، أنهم يتوهمون بأنهم معصومون من الخطأ ويركنون إلى هذا الظن والاعتقاد الخاطئ فكفروا الناس وفسقوهم واتهموا معارضيهم بالضلال والمروق من الدين وأفتوا بإهدار دماء بعضهم مع أن ديننا الإسلامي السمح والحنيف جاء ليحمي أرواح الناس ونفوسهم وأموالهم وأعراضهم ويخرجهم من الظلمات إلى النور ومن عبودية العباد إلى عبادة رب العباد بإذنه تعالى وليس في ديننا هذا كهانة أو سدنة معابد كالقساوسة والرهبان والأحبار ورجال الدين كاليهود والمسيحية او النصرانية وغيرها من الأديان السماوية والأرضية بل هناك علماء وفقهاء ووعاظ ودعاة إلى الله يصيبون ويخطئون ولا يزكون أنفسهم على الآخرين ولا يزعمون أن عملهم محيط بكل شيء ولا يظنون بأن ثقة الناس فيهم قد منحتهم العصمة فيستغلونها استغلالاً سلبياً حين يشعرون بأن اجتهاداتهم وفتاواهم لا تختلف عن النصوص المطلقة التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها وكأنهم يتحدثون نيابة عن المطلق وليس بالأصالة عن أنفسهم التي تمتلك معرفة نسبية ومحدودة.

وظن الناس فيهم خيراً برغم علمهم أن ليس كل من تحدث أو أفتى أو اجتهد في الدين قد أصاب ويجب إتباعه وتقليده تقليداً أعمى دون تثبت وتدبر لقول الله سبحانه وتعالى في محكم التنزيل « ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا..» ودون اعتبار لقوله عز وجل « اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون» .

إن أهواء النفس وميولها وانحرافها والإعجاب بها تحجب صاحبها عن معرفة الحقيقة وإعجاب المرء بنفسه وبرأية وبأحكامه واجتهاداته وفتاواه ناتجة عن عاطفة ومزاج متهور لا علاقة له بالموضوعية أو العلمية أو القول الحق والصواب لأنه اعتمد على ردود الأفعال النرجسية ومن أعجب برأيه فقد أضله الله على علم لأنه اتخذ إلهه هواه وابتعد عن الحكمة والمنطق والعقل والنصوص الشرعية فكانت كل اجتهاداته منافية للواقع وبعيدة عنه ولا تتناسب مع واقع الناس وأحوالهم ولم تحقق طموحاتهم وقد أضرت بكثير من الأبرياء منهم وتحملوا أعباء ومتاعب هذه الأحكام الجائرة والظالمة المحسوبة على الدين والدين منها براء بل هي صادرة عن رجال الدين هؤلاء الذين نتحدث عنهم وهي آراء وفتاوى غير مسؤولة وخاطئة وبعيدة عن الواقع .

ينبغي على رجال الدين هؤلاء أن يعوا ويدركوا تناقضاتهم ومحدودية علمهم النسبي وأن يحترموا تخصصهم وأن لا يتجاوزوه إلى تخصصات فئات أخرى داخل المجتمع فللدين رجاله وللسياسة رجالها وكل ميسر لما خلق له فالنجار للنجارة والحداد للحدادة والخباز للخبز والسياسي للسياسة والجندي لحماية الوطن وهكذا رجل الدين يدعو إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة دون أن يفرض رأيه واجتهاده على الناس أو يزعم أو يدعي بأن هذا الرأي وهذا الاجتهاد هو رأي الإسلام الصحيح الذي أصاب المقصد الشرعي الذي يرضي الله ويرضي رسوله أو أصاب كبد الحقيقة أو يتهور بتكفير الناس وتفسيقهم وتبديعهم وإخراجهم من الملة تمهيداً لإهدار دمائهم وهذا هو رجل الدين الحق أما من يفعل غير ذلك فهو رجل دين مزيف وفاشل ليس في الدين فحسب بل وفي السياسة أيضاً لأن من السياسة الكياسة والفطنة ومعرفة وفقه واقع الناس.